دور المؤسسة العسكرية التركية في الحياة السياسية

م. م. آيات ناصر جابر
جامعة النهرين– كلية العلوم السياسية

المقدمة

تعد المؤسسة العسكرية التركية من اقوى مؤسسات الدولة التركية وأكثرها تنظيماً ان لم تكن بالفعل سلطة عليا تقع فوق الدستور ومؤسسات الدولة الاخرى بما فيها الهيئات المنتخبة ، وتستمد هذه المؤسسة اهميتها وقوتها من التنظيم الداخلي المحكم لهذه المؤسسة وتمتعها باستقلالية كاملة في اختيار عناصرها القيادية ووضوح رؤيتها بشأن دورها والاهداف العليا للدولة ، بالاضافة إلى ضخامة القوة العددية للقوات المسلحة التركية ، بحيث انها تتأتي وفقاً لهذا المعيار في المرتبة الثانية بعد امريكا بين دول حلف الاطلسي .

بمرور الوقت استطاع العسكر ارساء نخبة غير عسكرية في البلاد من عناصر البيرقراطية والمثقفين ، تنحسر مهمتها في حماية الجمهورية داخلياً ومراقبة سلوك مواطنيها ، في ما لم يتخلا الجيش ابداً عن دوره الخارجي المتمثل في حماية استقلال البلاد ، ولا عن دور اخر داخلي رأئه وحدده لنفسه في قيادة الدولة والمجتمع نحو التحديث .

حسب القانون تجد تدخلات الجيش في السياسة اساساً شرعياً حسب المادة 35 من قانون المهام الداخلية للجيش ، التي تنص على ان من حق الجيش التدخل في السلطة اذا رأى خطراً على الجمهورية او على ديمقراطيتها ، لذا لم يتجرأ احد طيلة عمر هذه الجمهورية التي شهدت انقلابات عسكرية ثلاث على الاقل من الناحية القانونية لدى وقوع اي انقلاب بان تدخل الجيش في السلطة امر غير شرعي، بل احياناً ما يتقدم السياسيون لتذكير المجتمع بان للجيش واجبات دستورية يقوم بها .

ومن هنا تأتي اهمية دراسة طبيعة النظام السياسي في تركيا والعوامل المؤثرة فيه ، اذا تتطلع المؤسسة العسكرية بدور رئيسي بعملية صنع القرار داخل الدولة وخارجها منذ تأسيس الجمهورية التر كية عام 1923م .

كما يسعى الجيش إلى ابراز هذا الدور الذي اوكلته المؤسسة العسكرية لنفسها كحامية للنظام السياسي ذات الطبيعة العلمانية معتمداً على العديد من المصادر التي تباينت بطبيعتها بين دراسات مستقبلية وبحوث ودراسات جامعية .

الاشكالية

تتمحور اشكالية البحث في تعقد وتشابك الصلاحيات وتداخلها مابين المؤسستين ، المؤسسة العسكرية والمؤسسة السياسية (المدنية) وكأنما للمؤسسة السياسية خطوط حمراء لا يمكن تجاوزها ، واذا تجاوزتها المؤسسة السياسية اضطرت المؤسسة العسكرية للتدخل وتحمل زمام المسؤلية في ادارة البلاد .

الفرضية

كلما كانت المؤسسة العسكرية التركية قوية كانت المؤسسة السياسية (المدنية) ضعيفة ورهينة الاولى ، وقبل الاجابة على الفرضية تعترض طريقنا جملة من التساؤلات يراد لها جواب.

1- ماهي المؤسسة العسكرية التركية ؟ وما هي الصلاحيات المناطة بها ؟ وممن تستمد مصدر قوتها ؟.

2- ما هي المؤسسات السياسية وما هي الصلاحيات المناطة بها ؟وما هي طبيعة علاقتها بالمؤسسة العسكرية ؟.

3- هل تعتبر الدولة التركية دولة عسكرية ؟ (او دولة عسكر) ام دولة مؤسساتية ؟ وايهما يقود البلاد ، المؤسسة المدنية ام المؤسسة العسكرية ؟

هذه التسائلات وغيرها سنحاول الاجابة عليها ظمناً في محاولة لاثبات الفرضية اساس البحث او دحظها.

أهمية البحث

تنبع اهمية البحث او الدراسة من المكانة والاهمية الاستراتيجية التي تحضى بها تركيا في منطقة الشرق الاوسط بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص ، لاسيما وان تركيا ذات علاقات تاريخية ودية وحسنة مع دول المنطقة ، اذا حظت على قبول الساحتين الدولية والاقليمية وبدت تطرح نفسها كانموذج ناجح وصالح لمنطقة الشرق الاوسط وبرؤيته الجديدة لتكون تركيا هي الانموذج المثالي المراد تطبيقه بالعالمين العربي والاسلامي .

منهجية البحث

لاغراض التحقق من فرضية الدراسة فقد اعتمدنا عدة مناهج علمية رئيسة في دراستنا نبدأها بالمنهج التأريخي الذي ساعدنا في الوقوف على اهم المحطات التاريخية للدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية التركية في الحياة السياسية ، كما استخدمنا المنهج الواقعي في عملية تحليل الدراسة ، بالضافة إلى المنهج التحليلي للوقفوف على الملابسات الموجودة في ثقل الدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية التركية في الحياة السياسية .

هيكلية الدراسة

لقد تناولنا في المبحث الاول المؤسسة العسكرية التركية من حيث النشئة والتطور، حيث تم تقسيم المبحث إلى مطلبين ، تناولنا في المطلب الاول الجذور التاريخية لدور العسكر في الحياة السياسية التركية ، وفي المطلب الثاني المؤسسة العسكرية والنظام السياسي التركي ، اما في المبحث الثاني فانه يختص بدور المؤسسة العسكرية التركية ، فقد تم تقسيمه إلى مطلبين : الاول يتناول دور المؤسسة العسكرية في مرحلة التعددية الحزبية ، اما المطلب الثاني فيتناول دور المؤسسة العسكرية في الانقلابات التي شهدتها تركيا في الاعوام 1960،1971،1980 اما المبحث الثالث فيتناول مستقبل الدولة التركية في ظل المؤسسة العسكرية ، حيث يتناول المطلب الاول ابعاد ومؤهلات المؤسسة العسكرية ، اما المطلب الاثاني فيتطرق إلى مستقبل المؤسسة العسكرية في تركيا ، وينتهي البحث بالخاتمة .

المبحث الاول

المؤسسة العسكرية التركية من حيث النشئة والتطور

سيتم في هذا المبحث الحديث عن المؤسسة العسكرية في تركيا منذ نشأتها وتطورها عبر مراحلها الزمنية المختلفة لذلك تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين :

- المطلب الاول : الجذور التاريخية لدور العسكر في الحياة السياسية التركية .
- المطلب الثاني : المؤسسة العسكرية والنظام السياسي التركي .

المطلب الاول

الجذور التاريخية لدور العسكر في الحياة السياسية التركية :

عند النصف الثاني من القرن الثالث عشر ، حضرت إلى الاناظول سلالة الـ عثمان احدى القبائل المسلمة المنتمية لعائلة الاوغوز التركية هرباً من زحف التتر الذين كانو يقصدون عاصمة الخلافة الاسلامية العباسية بغداد في عام 1258م [1] .

وقت تناثرت فيه بالاناضول الكثير من الامارات التركية والتركمانية وان امارة عثمان كانت بين مدن بورصة وكوتاهية وازنيق، شرق بحر مرمرة وكان لدورعثمان وحده مكانة كبيرة داخل القبيلة وضمن بقية الامارات المحلية المحيطة بامارته وطد عثمان مكانته وسلطته داخل ارضه في الاناضول ، واتجه مع ابنائه لعبور مضيق الدردنيل للتوسع ونشر الاسلام فيما وراء القسطنطينية فنزل جيشهم في شبه جزيرة غاريبولي ثم توغلو في البلقان واليونان وما ورائها شمالاً [2] .

بعد ذلك بقرن ونص تمكن محمد الثاني (محمد الفاتح) احد اعظم سلاطين بني عثمان من فتح القسطنطينية عام 1453 م في خطوة غيرت من مجرى تاريخ العالم حقاً حين تحولت القارة الاوربية من مجرد مصطلح جغرافي إلى مصطلح سياسي وثقافي وحضاري هكذا كان ظهور الاتراك بقوة على مسرح السياسة الدولية في قلب العالم القديم الذي لم يكن يعرفهم ، ولا هم عرفوه، الا بعد خروجهم من مكامنهم في اسيا الوسطى والى حد كبير بفعل اعتناقهم الاسلام [3] .

كان الدين وليس القومية هو الرباط الذي يجمع بين اجناس وشعوب الدولة العثمانية ولم يجهد العثمانيون الاوائل انفسهم وربما لم يكونوا بحاجة في البحث عن ملامح الانتماء القومي لتعريف انفسهم في مواجهة الاخر ، حين لم تكن خطوط القومية من معايير التقسيم والفصل بين الشعوب في ذلك الزمان ويرى كثيرون ان الدولة العثمانية لم تكن تركية الهوى او الهوية [4] . بل على العكس لم يبدو سلاطين الـ عثمان على الرغم من اصولهم التركية اهتماماً خاصاً بالعنصر التركي داخل الامبراطورية [5] .

في اواخر نصف عمر الدولة العثمانية الثاني ، بدأت المؤثرات الخارجية بالضهور داخل السلطنة بتأثير تنامي تفاعلاتها مع الامبراطوريات الاوربية وذلك لزيادة مكانة السلطان العثماني في السياسة الدولية اعتباراً من القرن السادس عشر والسابع عشر ، ثم بتأثير طروحات الثورة الفرنسية في اواخر القرن الثامن عشر الذي انعكس في نشوء حركات ثقافية وفكرية وسياسية بالسلطنة في اواسط القرن التاسع عشر ، تزامنت مع خطوات اصلاحية جريئة قام بها بعض السلاطين [6] .

ومما لاشك فيه ان السلطان محمود الثاني (1808 – 1839) هو الذي يعتبر بحق المدشن الحقيقي للاصلاحات في السلطنة بسبب اتساع نطاق والاجرائات التي اتخذها واستمرارية روح القضاء التي حافظ عليها [7] .

في هذه الاثناء كانت تجربة محمد علي في مصر تجذب الانتباه وتشي بنموذج يمكن الاحتذاء به وفي اسطبول ظهرت المحاولة الاولى لاعادة تنظيم الجيش العثماني على خلفية الهزائم العسكرية التي لقيتها جيوش السلطان من الاصدقاء والاعداء على حدٍ سواء مع بدايات القرن العشرين بدأت مقدمات تمزق وانهيار الدولة العثمانية وظهرت طروحات كثيرة من اجل انقاذ الامبراطورية العثمانية ولكن هذه الطروحات ظهرت في فترة شهدت فيها السلطنة احداثاً جسيمة توالت في فترة زمنية قصيرة [8] .

بدءً من الحرب الروسية العثمانية في سبعينيات القرن التاسع عشر ، واقرار الدستور العثماني في 1878 ، وحرب البلقان في اوائل القرن العشرين ثم الحرب العالمية الاولى في 1914 فللثورة الشيوعية في 1917 ، ثم حرب الاستقلال في الاناظول من 1919 حتى نهاية السلطنة ذاتها [9] .

ان تأثير هذه الاحداث المتعاقبة على وضع السلطنة كانت كبيرة ومتداخلة بدرجة يمكن معها ملاحظة قدر من التناقظ فيما طرحوه المفكرين من رؤى وفلسفات ، ركزت جميعها على شكل ومظمون الرابطة التي يتعين على السلطة تبنيها مع رعاياها انقاذاً لنفسها [10] .

كانت اولى الفلسفات باسم الرابطة العثمانية تشير على السلطنة بصياغة علاقتها وارتباطاتها مع شعوبها ، بعيداً عن النظر لانتمائاتهم الدينية او العرقية او المذهبية بحيث يصبح جميع هؤلاء عثمانيين يتساوون في الحقوق والواجبات امام الدولة بما يمنع محاولات الانشقاق او الانفصال ، التي تنشب من هذه الاجناس بين الحين والاخر [11] .

وكانت ثانية الفلسفات باسم الرابطة الاسلامية رأى اصحابها ان السبب الحقيقي في تدهور احوال السلطنة هو ابتعادها عن تطبيق احكام الاسلام بحذافيره على الملل والشعوب والتي تعيش داخل حدودها ، وان منع انهيار الدولة يكمن في العودة لصياغة روابط السلطنة على اساس فكرة الاتحاد الاسلامي بين شعوبها [12]

وكان ثالث الفلسفات باسم الرابطة التركية التي رأى اصحابها ان الدول العصرية المتقدمة تبنى على فكرة الدولة القومية ، التي تتأسس على اشتراك افراد المجتمع في الجنس واللغة والثقافة باكثر من تأسيسها على روابط اخرى مثل الدين ، وانه يتعين الاهتمام فقط ببناء دولة تركية [13] .

من ناحية الموقف من الغرب والاسلام ، ظهر دعات التغريب ، الذين رءو انه ليس هناك من حظارة غير الحظارة الاوربية ولابد من الاخذ عنها ، وان ذلك يقتظي خلق حالة ذهنية جديدة من خلال نبذ التعلق بالقيم التقليدية ، وكثير من المفكرين اقترحوا بغرس مبادئ الغرب الفكرية عن طريق التعليم وتبني الابجدية اللاتينية والعلمانية ، ومع ذلك ضل اطاره الفكري يتحرك داخر حدود الهوية العثمانية وظلت الطروحات تستهدف انهاظها [14] .

وان اتفق بعض المفكرين على طرح مشروع اوربة السلطنة كاساس لتحديثها ، فقد بدا هناك انقسام بين من تحدثو عن القومية وحدها كااساس قادر وكافي لاداء المهمة ،ومن اصروا على ان لهذه الهوية التركية مكوناً اسلامياً راسخاً لا يمكن نبذه بهذه البساطة،أي تعذر اغفال حقيقة ان الاتراك عاشوا لقرون يعرفون انفسهم فقط ضمن حدود الهوية الدينية الاسلامية ، بل راى البعض ان استبعاد دور الدين كعنصر موحد للهوية القومية التركية يبدوا من قبيل المجازفة ، وقبل الحرب العالمية الاولى ،بدا واظحاً ان فكرة القومية وحدها غير قادرة على ان تسود بغير المكون الديني فيها ، كما ان نخبة السلطنة غير قادرة من وجهة اخرى على استشراف حلول لمشكلات المجتمع ، بعيداً عن الهوية الدينية التي كانت حتى هذا الوقت تعني (العثمانية) بل لم يكن راسخاً في اذهان المفكرين ذلك التقسيم والفصل الواضح (بين الهوية العثمانية المسلمة) و(الهوية التركية القومية)..... ولكن الاحداث تكفلت بحسم هذا التجاذب [15] .

واذا تنتهي الحرب العالمية الاولى في 1918 بهزيمة السلطنة وتقسيم ولاياتها العربية بين الحلفاء المنتصرين (بريطانيا وفرنسا) ، واستقطاع ارض اخرى من الاناضول ، فسرعان ما تنشب حركة مقاومة في هذه الاخيرة تستند إلى الفكرة القومية التركية تتطور إلى حرب تحرير في الفترة من 1919 إلى 1922 [16] .

في هذه الحرب انعكس التجاذب بين افكار ورأى اصلاح السلطنة في تداخل دوفع وروح القتال لدى السكان ، الذين حارب بعضهم دفاعاً عن الامة العثمانية المسلمة ، في حين حارب اخرون دفاعاً عن الارض التركية التي يجري تمزيقها ومنحها لاخرين [17].

حلت هزيمة قاسية بالدولة العثمانية ، واظطرت إلى سحب قواتها قصراً من املاكها في المناطق العربية ، واحتل الحلفاء المنتصرون ارض السلطنة وولاياتها العربية وقسماً من الاناضول واستنبول وغيرها ، نزل البريطانيون في استنبول وانتزعوا السيادة العثمانية عنها ، واقتطع اليونانيون قسماً من غرب الاناضول عند ازمير وما حولها ، بحجة انها في الاصل ارض يونانية اختلسها الاتراك ، واحتل الايطاليون مدينة انطالية الساحلية على البحر المتوسط ، وتوغل الفرنسيون شمال خط الانتداب على سوريا نحو مدينة عنتاب [18] .

كانت ظروف مابعد الحرب تشير بالنهيار في كل شيء وقعت حكومة السلطان وثيقة (سفر) ، وقبلت بما تظمنه من تقسيم للوطن التركي انتهت الامبراطورية ومعها الجيش ومعنويات الاتراك من سكان استنبول ، وسرت فورت مشاعر فرح غامرة لدى سكانها من الاجانب وخاصتاً اليونانيين والارمن الذين احسو بانهم نفضوا عن كاهلهم حكماً اسلامياً دام لقرون طويلة ، لدرجة ان اتراك عاصمة الخلافة كانوا يتحاشون السير في الطرقات العامة ، لان لا يتعرظون للضرب والاهانة على يد يونانيها ظهر الجنرال مصطفى كمال بسجله العسكري الباهر وسمعته الفائقة وتميزه كرجل عسكري محنك وفي داخله مشروع التغيير الذي كان يؤمن به وبدأ في التراسل مع خلايا المقاومة الوطنية ، وحد الجيش ورائه لطرد المحتلين بعد ذلك كان مصطفى كمال قد حقق ، ما وصفه (ونستن تشرشل) رئيس الوزراء البريطاني بانه اخرج امته من الكفن الذي وضعها فيه الاخرون تمهيداً لدفنها [19] .

يعد مصطفى كمال نموذجاً رفيعاً توافرت فيه خصال البطولة والقيادة والرؤية الثاقبة للأمور فحارب لكي يحرر بني وطنه وقومه فأوجد لامته رغماً عن الاخرين دولة على خريطة العالم الحديث فيما كان يراد لها الانزواء ، وكان زعيماً بقدر هامة زعماء العالم الكبار في القرن العشرين ان لم يفقهم وعمل على تحديث المجتمع وتطويره واذا كان البعض يهاجمه فيكفي انه قاد حركة مقاومة وطنية حرر بها ارضه في بطولة استثنائية حتى باعتراف ألد اعدائه [20] .

نستنتج من كل ماسبق ان مواقف مصطفى كمال مثلت المقدمات الاولى لعملية التغيير الشاملة والجذرية ، التي اطلقتها النخبة الكمالية بعد 1923 في جمهوريتها الجديدة بل واعتبرت بعد ذلك بتركيا الحديثة .

تمثل دور الجيش في حرب التحرير حيث امكن لقيادة الجيش المنتصر تقديم صياغات للمجتمع من اجل بناء الدولة الجديدة التي بدت متحررة ، نسبياً وتدريجياً من الفكرة الدينية وارتكزت على القومية التركية دون المكون العثماني/ الاسلامي فيها ، ولن يمر وقت طويل حتى يتضح من المسار الذي اتخذه الجيش ان الجناح القومي التركي للنخبة العثمانية قد حسم خياراته بقيادة القائد العسكري مصطفى كمال / نحو اعتماد الرابطة التركية القومية وحدها منهجاً للجمهورية الجديدة [21] .

ان التسليم بنشأت القومية التركية بشكل اسبق على نشأت الجمهورية فان تجسيد الفكرة في دولة بكل ماقد يعنيه لم يتحقق الا بمعاهدة لوزان التي املتها معادلات جديدة، فرظها انتصار الاتراك على اليونانيين في سبتمبر 1922 ، ومع ان حرب التحرير هذه صاحبها كثير من الالام والتظحيات التي امتزجت فيها مشاعر القومية بالدوافع الدينية ، فان ماحدث بعدها ونتائجها من تاسيس الجمهورية ، مثل انبعاثاً وميلاداً لوطن على الاساس القومي فقط [22] .

تطلب بناء الدولة القومية عبر منح المظمون القومي لانتماءات السكان ، القيام اولاً بقطع خطوط الامداد التقليدية ، التي كانت تمدهم بمفردات هويتهم وتحدد لهم مسار حركتهم في المجتمع، فكان غلق التكايا والزوايا وحظرها من اهم القرارات التي اتخذها مصطفى كمال اتتورك ، وكان من مقتظيات الابتعاد عن ميراث العثمانية انتهى إلى اللجوء إلى البديل الاخر الوحيد ، المتمثل في الاحياء اللغوي كتعبير عن انتماء الجميع إلى القومية التركية الناشئة [23] .

(قال مصطفى كمال لمواطنيه : ان احد اهم اسباب تخلفهم عن اللحاق بركب التقدم الحظاري الذي عرفته بقية الامم ينحسر في تأخر ادراكهم للفكرة القومية والايمان بها ، وطلب من علماء اللغة القيام بتنقيح اللغة التركية للخروج بلغة جديدة للجمهورية) حلت الجمهورية محل امبراطورية لعبت فيها النخبة العسكرية دائماً الدور الاكبر والاهم كان مؤسسو الجمهورية الجديدة مجموعة تنتمي لارفع درجات هذه النخبة ، ومن المثقفين على

النمط الغربي بناء على تعليم ، تلقوه في وقت كانت فيه اراضي الامبراطورية ساحة لمؤثرات اوربية طاغية في القرن الاخير من عمرها ، من جهة اخرى كان التدخل الخارجي في شؤن الامبراطورية مدعاة لشكوكها ولنقمة نخبتها على الغرب ، بل وعلى الاخطاء المتكررة للسلالة الحاكمة في استانبول ، فنشأت الجمهورية الجديدة تحتفظ ونخبتها بحساسية جديدة تجاه الغرب [24] .

ثم قدسية يعلمها ويشعر بها الاتراك ازاء هذا الوطن وازاء مؤسسه ، ترجع إلى ان انشائه تم بقوة السلاح في ارض لم تعرف – من الناحية القانونية والسياسية – من قبل باسم تركيا ، الامر الذي افرز لدى نخبة الدولة ولدى شعبها منذ 1923 والى اليوم شعوراً دائماً بالخطر واعتقاداً دفيناًبانها تعيش في محيط عدائي حيث لكل المجاورين لها مطامعه الخاصة [25] .

المطلب الثاني

المؤسسة العسكرية والنظام السياسي التركي

بعد انتصار مصطفى كمال اتاتورك على الاجانب على الصعيدين العسكري المتمثل بحرب الاستقلال والدبلوماسي المتمثل بمعاهدة لوزان اسس مصطفى كمال حزباً جديداً اسمه حزب الشعب الجمهوري في 20 تموز 1923 ، وفي 29 تشرين الاول 1923 عقد المجلس الوطني الكبير جلسة تاريخية تم فيها اعلان الجمهورية التركية واصبح مصطفى كمال اتاتورك اول رئيس لها وفي اليوم التالي كلف عصمة اننو بتشكيل اول وزارة بالعصر الجمهوري [26] .

بعد اعلان الجمهورية في تركيا عمل مصطفى كمال على الغاء الخلافة وتم ذلك في اذار 1924 وفي نيسان 1924 اقر المجلس الوطني التركي الدستور الجديد الذي اعطى صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية والذي هو القائد العام للقوات المسلحة ومع اواخر 1923 اتبع مصطفى كمال جملة من الاجراءات الهاددفة إلى تقوية سلطته وتقوية اركان العلمانية ، حيث باشر مصطفى كمال سياسة التغريب في تركيا وكتب لغتها بالاتينية [27] .

خفف اعداد المساجد ومنع التعليم الديني واصبح حليفا مطيعاً للغرب في سياسته الداخلية والخارجية واصر ومعه المؤسسة العسكرية التركية باجيالها المتتابعة على التمسك بالعلمانية التي نص عليها الدستور صراحتاً في كل اصداراته [28] .

تبنى حزب الشعب الجمهوري في مؤتمره الاول عام 1927 الاركان الاربعة والتي تمثل اساس النظام التركي وهي:1- الجمهورية .2- القومية .3- الشعبية. 4- العلمانية . واضيف ركنان اخران في المؤتمر الثاني عام 1931 وهما الدولتية والانقلابية ، بقية تركيا تحت سيطرة الحزب الواحد المتمثل بحزب الشعب الجمهوري من 1923- 1945 وخلال هذه الفترة عزل الجيش تماماً عن الحياة السياسية وقيل للضباط ان عليهم ان يتقاعدو من الجيش اذا ارادو دخول عالم السياسة واختار الكثيرون التقاعد من الجيش وانظمو إلى حزب الشعب اما الذين فظلو البقاء بزيهم العسكري فقد حرموا حتى من حق التصويت بالانخابات [29] .

لقد اهتم مصطفى كمال ببناء القوات المسلحة وتقويتها وتسليحها باحدث الاسلحة وتدريبها ، وابرز ما اسس عليه الجيش هو استقلالية الجيش عن الدولة وقد شدد مصطفى كمال على هذا فنص عليه في الدستور ، وقد بنى مصطفى كمال هذه السياسة الجديدة مؤكداً ان الضباط العسكريين لا يسمح لهم بالتصويت في الانتخابات وحتى قراءة الصحف بصورتها العامة ، وهذا يعني ان القوات المسلحة بقية بقوة وراء الحكومة اذ تحدد مهمتها بالدفاع عن الامة ضد العدوان الداخلي والخارجي على حدٍ سواء وهذا يعني ان الجيش بقي يدافع عن الثورة الكمالية والدستور [30] .

ان للجيش التركي دور كبير ومهم في الحياة السياسية التركية منذ نشوء الدولة التركية الحديثة ويتضح هذا الدور من خلال ان مؤسسو الجمهورية الجديدة مجموعة تنتمي إلى النخبة العسكرية ومن المثقفين على النمط الغربي ومع ان مصطفى كمال حرص على ابعاد الجيش من دون الانغماس المباشر في الحياة السياسية الا ان الجيش كان الادات الرئيسية في حماية المبادئ الاتتوركية والتغيرات الكمالية التي شهدتها تركيا سواءً في حياة اتاتورك او بعد موته [31] .

بعد وفات اتاتورك حصلت بعض التغيرات حيث اصبح الجيش تحت السيطرة المباشرة للحكم المدني وذلك بجعل رئيس الاركان مسؤلاً امام رئيس الجمهورية الذي يعد القائد العام للقوات المسلحة كما اكدت المدارس الحربية التركية على المبادئ الستة لاتاتورك واكدت على عدم تدخل الاحزاب في اعمال المؤسسة العسكرية وكانت نظرة الضابط التركي إلى السياسيين نظرة غير ايجابية وان السياسيون في تركيا من وجهة نظر

الضباط الاتراك يعملون من اجل مصالحهم الذاتية فقط ، ان طلاب المدارس الحربية يؤمنون ايماناً عميقاً بمبادئ اتاتورك ومستعدون للدفاع عن النظام العلماني في حالة حدوث مايلي [32] :

1- فقدان اسس النظام العلماني واتجاه الحكم نحو الشريعة الاسلامية .

2- وجود الخطر الشيوعي والحركات الانفصالية وخاصتاً الداعية لتشكيل دولة كردية .

3- عدم امكانية السياسيين الوقوف امام هذه المخاطر عند اذ يتدخل الجيش لانقاذ النظام وهذه وضيفة كل طالب عسكري، وضابط ، وقائد [33] .

في تركيا توجد الكمالية في كل نواحي الحياة العامة والخاصة ، وهي الهام وحركة ومبتغى أي شئ، في كثير من السياسات الداخلية والخارجية لمختلف الحكومات ، لا يبدو من البساطة اتخاذ خيارات وقرارات تخالف ميراث الكمالية وفي كافة الاحاديث العامة في المجتمع [34] .

قد انشأ مصطفى كمال اتاتورك الجمهورية التركية بفظل عبقريته واصبح الاسلام بالنسبة للدولة يمثل الغالبية العضمى لسكانها لا اكثر ولا اقل اما العلمانية فقد اصبحت سطوة الدولة على المجتمع والتي تعني بفصل الدين عن السلطة وتحرير المعتقدات الدينية من سيطرة الدولة إلى عملية تستهدف التحرر من هذه المعتقدات وبدا ان خطوات الجمهورية الكمالية تنتهي بها إلى فرض دين جديد ، هو علمانيتها محل هذه المعتقدات[35].

المبحث الثاني

دور المؤسسة العسكرية التركية

في هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى دور المؤسسة العسكرية التركية بشيء من التفصيل لذلك سنقسم هذا المطلب إلى مطلبين هما :

المطلب الأول

دور المؤسسة العسكرية في مرحلة التعددية الحزبية

لم تنشأ الكمالية كنظرية متكاملة جرى اطلاقها في المجتمع ، بقدر ماكانت عملية تفاعل مجموعة من الافكار والتفضيلات المرتبطة برؤية التنمية لواقع السكان انذاك ، وجدت الهامها في انحياز فكري عام لدى اتاتورك نحو القيم الغربية مع التطوير المستمر

لها طيلة حياة الرجل على رأس الجمهورية حتى وفاته عام 1938 ، خلال حرب التحرير تم تعبئة السكان بمقولات (الحرية والوطن التركي والارادة وسيادة الشعب) وبعد انتهائها تم التركيز على مقولات التغيير الجذري وعهد الجمهورية والعلمانية وارتكزت الكمالية دائماً على محورية الدولة وتعزيز قوتها وسمو مكانتها فوق الجميع ، وعلى اولوية مصالحها وقدسيتها ، سعت ونجحت إلى حد كبير في توضيف مبادئها الستة فيما بين بعضها البعض [36] .

بهذه المعاني والممارسات ، اصبحت الجمهورية بمرور الوقت جامعة مانعة هي للاتراك وليس لغير الاتراك ، هي للعلمانيين التقدميين منهم المؤمنين بالتغيير الجذري المتواصل وليس للرجعيين ، ليس في تركيا بحكم العقيدة الكمالية سوى امة واحدة ووطن واحد وشعب واحد سرى ذلك المفهوم في جميع المواثيق الدستورية والقانونية ، وعاقب القانون كل من خالف ذلك او كل من رأى غيره وهنالك مقولة يرددها الاتراك صغيرهم وكبيرهم هي(كم ان سعيد لكوني تركياً ، ليس هنالك من صديق للتركي غير التركي) ويعد تاريخ الثورة الكمالية مادة اجبارية في جميع مراحل التعليم ليعلم النشأ ان من حرر تركيا من المحتلين ووضعها في مكانها اللائق بين الامم واحيا القومية التركية هو مصطفى كمال وثورته [37] .

توفى مصطفى كمال في 10 تشرين الاول عام 1938 وانتخب المجلس الوطني الكبير عصمة اننو رئيس للجمهورية وبدأت الحرب العالمية الثانية التي وقفت تركيا فيها على الحياد الا انها دخلت الحرب إلى جانب الحلفاء في نهايتها في 22 شباط 1945 ضد ايطاليا والمانيا واليابان ، انتهت الحرب العالمية الثانية عام 1945 بحدوث تغيرات كبيرة على الصعيد العالمي والتي ادت إلى انتقال تركيا إلى مرحلة التعددية الحزبية بعد الهيمنة الواضحة للحزب الواحد (حزب الشعب الجمهوري) [38] .

وكان لهذا الانتقال عوامل منها داخلية واهمها تعديل قانون الجمعيات برفع الحظر المفروظ على تكوين احزاب سياسية لعتبارات طبقية واصدار قانون الاصلاح الزراعي وتوزيع الاراضي على الفلاحين [39] .

هذه الاصلاحات ادت إلى حدوث انشقاقات داخل صفوف حزب الشعب الجمهوري ومن العوامل التي ادت إلى الانتقال إلى التعددية الحزبية في تركيا هي عوامل خارجية

اهمها سقوط النظم الفاشية والنازية ، والتهديد السوفيتي لتركيا بالاضافة للعلاقات التركية والامريكية التي شهدت تطوراً ملحوظاً بعد الحرب العالمية الثانية [40] .

ازاء ذلك اضطرت الاوساط الحاكمة في تركيا إلى تقديم التنازلات حيث سمح بتشكيل الاحزاب وظهور المجلات والجرائد واعلن في 1945 عن انتخابات حرة للمجلس الوطني التركي الكبير ، وتشكلت مجموعة من الاحزاب إلى جانب حزب الشعب الجمهوري ، ففي كانون الثاني عام 1946 اسس جلال بايار (الحزب الديمقراطي) وكان تأسيس الحزب الديمقراطي ايذاناً بتأسيس العديد من الاحزاب السياسية اذ ظهرت خلال مدة قصيرة لا تتجاوز السنة الواحدة عشرات الاحزاب ذات الميول والتوجهات المختلفة[41].

هزم حزب الشعب الجمهوري في انخابات عام 1950التي حقق فيها الحزب الديمقراطي انتصاراً ساحقاً وانتخب جلال بايار رئيساً للجمهورية وعدنان مندريس رئيس للوزراء ، ولم يختلف الحزب الديمقراطي كثيراً عن حزب الشعب حيث اكد على المبادئ الستة لاتاتورك بحيث سمية فترة حكم الديمقراطيون الجمهورية الثالثة بالرغم من ذلك فان الحزب الديمقراطي لم يخفي رغبته بالاستفادة من المشاعر الدينية من خلال العديد من الاجراءات منها السماح برفع الاذان وقراءة القرأن باللغة العربية ، واداء فريضة الحج وبناء المساجد وغيرها [42] .

تطورت العلاقات التركية الامريكية تطوراً ملحوظاً بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث ابدت الاخيرة اهتماماً كبيراً بتركيا على اساس مشروع ترومان وقد تطورت هذه العلاقة بشكل اكبر خلال فترة حكم الديمقراطيين في تركيا ، ففي حزيران 1950 ارسلت الحكومة التركية قوة عسكرية لمحاربة الكوريين الشماليين وفي شباط 1952 انظمت تركيا إلى حلف شمال الاطلسي، كما ساهمت بنشاط كبير في اقامة حلف بغداد عام 1955 ودخلت تركيا في مشروع ايزن هاور [43] .

المطلب الثاني

دور المؤسسة العسكرية في الانقلابات التي شهدتها تركيا في الاعوام 1960 و1971 و1980

لعبت المؤسسة العسكرية التركية دوراً عسكرياً كبيراً في الحياة السياسية بعد الحرب العالمية الثالثة من خلال الانقلابات التي قام بها الجيش التركي في 1960 و1971 و1980 وان هذا التدخل يمكن ارجاعه إلى عدة عوامل منها عوامل تاريخية وعوامل اقتصادية وعوامل اجتماعية وسياسية وعوامل دولية [44] .

* بدأ الحزب الديمقراطي مع تسلمه للسلطة عام 1950 بمهاجمة حزب الشعب الجمهوري وبدأ بانتهاج سياسة اسكات المعارضة وشملت اجراءات حكومة الديمقراطيون تقييد حرية الاحزاب والمنظمات الصحفية والثقافية كما ان تدهور السياسة الاقتصادية واخفاقها فظلاً عن الصراع الذي دب داخل صفوف الحزب الديمقراطي من العوامل التي ادت لاحقاً إلى انقلاب 1960 [45] .

ازداد التوتر في العلاقة بين الحزب الديمقراطي وحزب الشعب الجمهوري فقد اصدرت الحكومة عام 1951 قراراً يقضي بحل بيوت الشعب ومصادرة ممتلكاتهم بالاضافة إلى قانون 1953 الذي يقضي بمصادرة ممتلكات حزب الشعب ومن ثم قررت الحكومة اغلاق فروع الحزب في ولايات البلاد المختلفة كانت بداية الانقلاب في 21 ايار عام 1961 عندما تظاهر طلاب الاكاديمية العسكرية واساتذتهم بسبب الاشاعات التي تقول بان ظباط الجيش قد اوقفوا وظربو، وسار المتظاهرين إلى القصر الجمهوري وسار معهم اعداد كبيرة من المدنيين المناوئين للحكومة ومكثو في حدائق القصر الجمهوري ولم يعودو إلى ثكناتهم الا بعد اسمعوا صوتهم عالياً لرئيس الجمهورية جلال بيار بان الجيش والشعب لم يعد بامكانهم تحمل مثل هذا النوع من الحكم [46] .

في 22 ايار 1960 عقد عدد من الظباط اجتماعاً فشكلو لجنة الوحدة الوطنية واستمرت اجتماعاتهم خمسة ايام متتالية وفي صباح يوم 27 ايار 1960 بدأت الحركة الانقلابية وسيطرة عناصر الانقلاب على دار الاذاعة ومركز البريد والبرق ثم القصر الجمهوري ، وبادرت سلطات الانقلاب إلى اعتقال قادة حكومة الديمقراطيون اذ اعتقل جلال بايار وعدنان مندريس وتم اعتقال اعضاء الحكومة جميعهم واعضاء المجلس الوطني من الحزب الديمقراطي [47] .

اكتسبت القوات المسلحة التركية بعد انقلاب 1960 خصوصية واضحة واصبحت القوات المسلحة مؤسسة عسكرية واقتصادية في نفس الوقت ووضعت لها تشريعات جديدة لتحسين الوضع الاقتصادي للعسكريين ، ففي كانون الثاني 1961 تمت المصادقة على قانون تأسيس جمعية الجيش للتعاون المتبادل (اوياك) كما قام الظباط بعد الانقلاب بتأسيس المجلس العسكري الذي كان يصدر تعليماته للجنة الوحدة الوطنية ولكن الوسيلة الاهم التي اتبعها الظباط لحماية مصالحهم هي تأسيس مجلس الامن القومي (MGK) [48] .

يتكون مجلس الامن القومي من رئيس الوزراء ورئيس الاركان العامة ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية وقادة الافرع الرئيسية للقوات المسلحة والقائد العام لقوات الامن (الجندرمة) ويمكن دعوة اخرين من الوزراء وغيرهم لحظور بعض اجتماعاته، ويختص المجلس ببحث الشؤون المتعلقة بالامن القومي للدولة ويقدم توصياته بشأنها إلى مجلس الوزراء الذي يتعين عليه الاهتمام بما تتظمنه من تدبيرات ظرورية للحفاظ على سلامة الدولة وامنها القومي وتنعقد اجتماعاته برئاسة رئيس الجمهورية او رئيس الوزراء في حالة غياب الاول [49] .

انقلاب اذار 1971

واجهت حكومة سليمان دمريل الكثير من المشاكل والاضطرابات منذ مطلع سنة 1968 فلقد انتشرت الفوضى في الجامعات وحدث التصادم بين العناصر المتطرفة اليمينية واليسارية ، وفي حزيران عام 1969 حال الجيش دون اجراء الامتحانات في الجامعات وشهدت سنة 1970 و1971 حالة من عدم الاستقرار وانتشار حوادث العنف بين الطلاب داخل الاتحادات المهنية ودعاة الانفصال بين اكراد تركيا وقد حالة الصراعات السياسية بين الاحزاب دون نجاح حكومة دمريل في الحفاظ على الامن خاصتاً بعد ان عمت الفوضى ساحات الجامعات التركية وتحرك الطلبة في مظاهرات صاخبة ضد النفوذ الامريكي في تركيا [50] .

كثرت الاغتيالات السياسية واستخدام القنابل لتفجير بعض المنشئات الحكومية والنفطية وعلى اثر هذه الاحداث قدمت مذكرة من(محسن باتور) قائد القوة الجوية وعضو لجنة الامن الوطني إلى القادة العسكريين ثم تبعها بمذكرة اخرى في 24 تشرين الاول 1970 إلى الرئيس جودة صوناي اشار فيها إلى ضرورة اتخاذ التدابير الفورية اللازمة لانقاذ البلاد من الفوضى الشاملة [51] .

استمرت حالة القلق السياسي حتى بداية 1971 مما دفع رئيس الاركان العامة إلى دعوة المجلس العسكري الاعلى لعقد اجتماع استثنائي بشأن اقصاء دمريل ، وفي 12 اذار استلم الرئيس جودة صوناي مذكرة موقعة من رئيس الاركان وقائد القوة البرية وقائد القوات الجوية وقائد القوة البحرية دعوا إلى ايجاد حكومة قوية واتهموا حكومة سليمان دمريل بعجزها عن حل المشاكل التي يوجهها البلد وعدم قدرتها على تنفيذ الاصلاحات التي نص عليها دستور 1961 مما ادى إلى الانحراف عن مبادئ اتاتورك مما دفع حكومة سليمان دمريل إلى تقديم استقالتها [52] .

استولى العسكريون على السلطة في اذار 1971 بعد ان تمكنوا من اسقاط حكومة دمريل وشكلوا حكومة سيطرعليها الكماليون الاستبداديون والمثقفون الرديكاليون وفي نيسان 1973 انتخب الاميرال المتقاعد فخري قودتورك رئيساً للجمهورية [53] .

انقلاب 1980

كان انقلاب 12 ايلول سبتمبر 1980 رد فعل على تنامي حظور التيارات الدينية خلال السبعينيات في الحياة السياسية والاجتماعية والداخلية ، لكن البعد الخارجي ، الديني والسياسي ، كان من العوامل الاساسية لهذا الانقلاب ، فبعد فترة ترقب من تداعيات قيام الثورة الاسلامية في ايران ، وبعد المهرجان الحاشد في 6 ايلول سبتمبر 1980 الذي نظمه حزب نجم الدين اربكان الاسلامي ، استعجل العسكر التركي ، خياره ،حماية للنظام العلماني من التهديدات الداخلية والخارجية [54] .

كان (الدين) دائماً الذريعة التي يقف خلفها الجيش التركي للوصول إلى السلطة، الا انه سرعان ما كان يناقض مبدأ عدم جواز استخدام الدين لمنافع سياسية او شخصية الذي وضعه بنفسه في دستور 1961، وهكذا نجد ان مرحلة الثمانينيات كانت نموذجاً لاستغلال الدين لغايات سياسية داخلية وخارجية من جانب العلمانيين والعسكر والسلطة عموماً [55].

كانت الثمانينيات مرحلة الريغانية والحملة الواسعة على الاتحاد السوفيتي ولا سيما بعد غزوا افغانستان ، وفي الداخل التركي كان من اهداف انقلاب 1980 تحطيم التيارات اليسارية والماركسية والكردية التي نشطت في مرحلة السبعينات، فظلاً عن تفكيك بنية الاسلام السياسي التي تمثلت في حظر الحزب الاسلامي (السلامة الوطني) مع سائر الاحزاب الرئيسية [56] .

وفي تكرار اقل حدة لمرحلة الخمسينيات شرع زعيم الانقلاب كنعان ايفرن في التأسيس لمقولة (التوليف القومي- الاسلامي) لمواجهة الخطر الشيوعي والكردي الانفصالي وذلك عبر منتديات فكرية متعددة وقد دعى إلى تدريس الدين في المدارس الابتدائية والمتوسطة وتعزيز البث الديني في التلفزيون الرسمي وبناء مساجد في المناطق العلوية وجاء دستور عام 1982 ليعزز التوجه نحو استغلال الدين لغيات سياسية من خلال المادة 24 من الدستور بجعل تدريس التعليم الديني الزامياً في المدارس الابتدائية والمتوسطة وتحت رعاية واشراف الدولة ولم يكن ايفرن يتردد في الاستشهاد بايات قرآية في خطبه امام الناس [57] .

مرحلة الثمانينيات ،كانت مرحلة طورغوت اوزال وحزبه(الوطن الام)، كان اوزال وحزبه وريثي الخط العلماني المحافظ المنفتح على الفئات الدينية والتي مثلها سابقاً حزبا الديمقراطي في الخمسينات والعدالة في الستينات الا ان المشاعر الدينية التي امتاز بها اوزال لم تكن تفسر وحدها الطفرة الاسلامية في اواخر الثمانينيات ومطلع التسعينيات[58].

فالاجراءات الاقتصادية اللبرالية التي بادر اليها ، كسرت احتكار الدولة لهذا القطاع منذ عهد اتاتورك ، وبعدما كان الاقتصاد بيد اقلية علمانية عبر قنوات الدولة ، وجدت فئات كثيرة ولا سيما في الارياف ، قادرة على التعبير بنفسها اقتصادياً بحرية ، وهذا اطلق ماعرف (الثروة الخظراء) واتاح نشوء قطاع اقتصادي يديره اسلاميون ، قطاع لم يعدم تلقي المساعدات من الخارج ولاسيما الدول النفطية العربية [59] .

كان اوزال رئيس حكومة تركيا العلمانية ، اول رئيس حكومة يؤدي مناسك الحج ويشارك بانتظام في صلات الجمعة ويشارك النقشبندية تقاليدهم ، ويمنع في عهده تدريس نظرية دارون في المدارس ويمنع الاعلان عن المشروبات الكحولية في التلفزيون ، اطلقت ليبرالية اوزال الاقتصادية والدينية حراكاً اجتماعياً وسياسياً في الاوساط المتدينة لكن فظائح الفساد التي تورط فيها حزب الوطن الام، وانتهاء الحرب الباردة واستهداف الاسلام في الشيشان واذربيجان والبوسنة هيرسك والبانية، كلها تقع في المحيط الاقليمي المباشر لتركيا [60] .

انتها حكم حزب الوطن الام وذهبت اصوات واسعة من المحافظين إلى حزب الرفاه الاسلامي المعبر الرئيسي عن الاسلام السياسي في تركيا في ذلك الوقت وكان من ثمار

ذلك انتصار الحزب في 24 كانون الاول 1995 وتأليفه اول حكومة برئاسة اسلامية وبرئاسة نجم الدين اربكان في حزيران يونيو 1996 ، كان لاربكا وحزبه نظرة مختلفة إلى كل القضيا الداخلية والخارجية ، كان يرى في النظام العلماني اداة لقمع الاسلام وكان يطالب بمساوات الاسلام بتركيا بما تتمتع به المسيحية واليهودية من مزيا قانونية في تركيا نفسها [61] .

المبحث الثالث

مستقبل الدولة التركية في ظل المؤسسة العسكرية

تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين

المطلب الاول ابعاد ومؤهلات المؤسسة العسكرية

ماينا هز نصف قرن، أي منذ العام 1960 اول انقلاب عسكري في تركيا ، حتى لا تذهب إلى مرحلة حكم القائد الاوحد والحزب الواحد ،مصطفى كمال اتاتورك وخليفته عصمة اننو وحزب الشعب الجمهوري، وتركيا يحكمها العسكر مباشرتاً او من خلف الستار(انها الديمقراطية العسكرية) حيث البلد الوحيد في العالم ، وبموجب المادة 35 من قانون المهام الداخلية للجيش،بامكان الجيش نفسه ان يتحرك ويتسلم السلطة ولا يكون عمله انقلاباً غير شرعي بل دستورياً [62] .

ثلاثة انقلابات عسسكرية مباشرة ورابع مقنع (28 شباط فبراير 1997) لم تفعل سوى كبح جماح التطور وتنظيم العملية السياسية ، كان على المجتمع في كل مرة ان يعيد تنظيم شؤنه من نقطة الصفر، لم تستطع تركيا ان تراكم تطورها ، هي التي تملك كل الطاقات البشرية وسجلاً تاريخياً حافلاً من المجد والانتصارات على امتداد قرون ، كانت ثقافة العسكر هي تهشيم وحدة المجتمع لكي يبقى هو السيد ومن اجل ماذا ؟ لا احد يستطيع الاجابة بل نقول ان المحصلة كانت صفراً [63] .

فأي مشكلة استطاع نظام(الدولة المتجذرة) المؤتمرة بالعسكر ان تحلها ؟

اهي المشكلة الكردية ؟ ام العلوية ؟ ام حرية التعبير والتفكير ؟ ام التوازن الانمائي بين المناطق ؟ ام التمييز بين فتاة محجبة واخرى غير محجبة ؟ ام اغراق تركيا في سياسة تحالفات ومحاور خارجية لم تكن سوى نقيظ لعلاقات حسن الجوار مع جيران اصليين من عرب وايرانيين وارمن والقائمة تطول [64] .

تعد المؤسسة العسكرية التركية من اقوى مؤسسات الدولة التركية واكثرها تنظيماً ان لم تكن بالفعل سلطة عليا تقع فوق الدستور ومؤسسات الدولة الاخرى ، بما فيها الهيئات المنتخبة .

تستمد المؤسسة العسكرية التركية اهميتها من :

1- التنظيم الداخلي المحكم لهذه المؤسسة وتمتعها باستقلالية كاملة في اختيارعناصرها القيادية ووضوح رؤيتها بشأن دورها والاهداف العليا للدولة ، وفي هذا الخصوص تصبح هذه المؤسسة اشبه(بالمؤسسة البابوية) من حيث اختيار وافراز وانتقاء العناصر القيادية والتجدد من داخلها وليس من خارجها اذ انها تضع الترشيحات لتولي المناصب القيادية فيها ولا يستطيع رئيس الجمهورية الاختيار من خارج هذه الترشيحات ، كما ان لمعظم القيادات العسكرية التركية رؤية استراتيجية واظحة للوطن التركي [65] .

2- قوة الوضع السياسي للمؤسسة العسكرية بموجب الدستور التركي لعام 1982 ، ودور مجلس الامن القومي التركي في اصدار توصيات يتعين على الحكومة اتخاذ التدابيراللازمة لتنفيذها في المسائل المتعلقة بحماية الامن القومي، الا انه من الناحية الفعلية تؤخذ هذه التوصيات شكل قرارات ملزمة وواجبة التنفيذ ولعل هذا يفسر كيف ان الدستور التركي بشكل غير مباشر يمنح المؤسسة العسكرية حق التدخل لحماية الامن القومي [66] . وينص الدستور التركي على ان القوات المسلحة التركية هي المسؤولة عن الحفاظ على الامن القومي التركي خارجياً وداخلياً ولهذا لا يعتبر أي تدخل عسكري تقوم به انقلاباً بل تدخلاً دستورياً لحماية الامن القومي.

3- ضخامة القوة العددية للقوات المسلحة التركية بحيث انها تأتي في المرتبة الثانية بعد امريكا بين دول حلف الاطلسي اذ وصل اجمال هذه القوات إلى 1،206،700 جندي في عام 1996 و30،000 جندي في قبرص الشمالية [67] .

المطلب الثاني

مستقبل المؤسسة العسكرية في تركيا

يمكن تتبع تأثير هذه المؤسسة على الاقل باعتبارها جماعة مصالح مؤسسية في المجالين التاليين:

أ. دور المؤسسة العسكرية في خدمة مصالحها الذاتية سواء تعلقت هذه المصالح بالمزايا الخاصة بالعسكريين في مجالات الرواتب والاسكان وغيرها او تعلقت بظغوط هذه المؤسسة وتأثيراتها من اجل عدم ادخال اية تخفيظات في الميزانية العسكرية ويلاحظ بخصوص هذه الناحية ان الانفاق العسكري زاد من9،2مليار دولار في عام 1987 إلى 7،3 مليار دولار في عام 1989 بنسبة 6،18% من اجمالي ميزانية الدولة في العام الاخير [68] .

ان تركيا احتلت عام 1996 المرتبة السابعة بين اكبر مستوردي الاسلحة في العالم ويندرج في الاطار نفسة اهتمام الحكومات التركية المتعاقبة منذ عام 1985 بتطوير القدرات العسكرية للبلاد وتحديثها من خلال تبني برنامج الصناعات الدفاعية ولاسيما في ظل ما اظهرته ازمة الخليج الثانية من وجود خلل ما في هذه القدرات ، وبالنظر إلى تقادم المعدات العسكرية التركية مما استدعى قيام الولايات المتحدة والدول الغربية المتحالفة الاخرى بارسال اسلحة ومعدات متطورة إلى تركيا لتعزيز قدرتها على مواجهة تعرضها لهجوم عراقي خلال الازمة، ونتيجة لهذا الخلل ادرك قادة المؤسسة العسكرية التركية ضرورة خفظ عدد افرادها مع زيادة قدرتها التسليحية والحركية وتطويرها وخصوصاً في مجالات النظم الدفاعية والصواريخ والطائرات القاذفة ، وتسعى المؤسسة العسكرية على قطع خطوات اكبر باعلانها في نيسان 1997 برنامجاً جديداً لتحديث هذه القدرات بتكلفة 31 مليار دولار في السنوات الستة القادمة [69] .

ب. ضغط المؤسسة العسكرية على القيادة والنخبة الحاكمة سواء بشكل سافر او مقنع بصدد مسائل معينة داخلية وخارجية تهم هذه المؤسسة ، فعلى الصعيد الخارجي يمكن الاشارة إلى اثر موقف هذه المؤسسة المعارض لاقحام تركيا بدور مباشر في ازمة الخليج الثانية في (كبح جماح) الرئيس اوزال الذي كا متحمساً قبل نشوب الحرب في المشاركة بقوات برية وبحرية ضمن قوات التحالف/ الائتلاف الدولي المناهض للعراق لتقديره ان من شان ذلك خدمة مصالح تركيا فبعد شهرين من احتلال العراق للكويت تردد في انقرة ان تركيا في سبيلها لارسال قوة برية تتراوح بين 4500–5000 جندي إلى السعودية للمشاركة مع القوة الدولية في ردع أي هجوم عراقي محتمل [70] .

ان الظغوط الشديدة من جانب العسكريين الاتراك ادت في نهاية المطاف إلى عدم ارسال هذه القوات إلى منطقة الخليج .

اما على الصعيد الداخلي حيث لا تتردد هذه المؤسسة في التعبير عن انزعاجها واحياناً استعدادها في التدخل في مواجهة تطورات داخلية تهدد مبادئ واسس الدولة الكمالية القائمة باعتبارها القوة الرئيسية الضامنة لها وهذا صحيح على الرغم من دور هذه المؤسسة خلال فترة الحكم العسكري(1980 – 1983) في انتعاش التعليم الديني بشكل غير مسبوق منذ تأسيس الجمهورية فقد زاد عدد المدارس الدينية في البلاد وتم السماح لخريجيها بدخول الكليات كافة عدا العسكرية منها وقد سمح لهم بالدخول في جميع مؤسسات ووظائف الدولة [71] .

قبل انقلاب عام 1980 كان طلاب المدارس الدينية يمارسون وظائف كوعاض واامة مساجد دينية فقط ، وكان هدف المؤسسة العسكرية من ذلك مواجهة مخاطر زحف العناصر الشيوعية واليسارية إلى اجهزة الدولة وكذلك الاحتفاظ بالتعليم الديني تحت السيطرة ، وان كان الرئيس ايفرن قد اقر 1990 ان الادارة العسكرية فقدت سيطرتها[72].

وقد عبرت المؤسسة العسكرية عن هذا الموقف في اكثر من مناسبة وعلى سبيل المثال :

ابان مظاهرات (الحجاب) التالية لصدور قرار من المحكمة الدستورية في 1989/3/7 بالغاء القانون في كانون الاول 1988 كان يسمح للطالبات الجامعيات بارتداء الحجاب تردد على نطاق واسع في تركيا ان هذه المؤسسة بدأت تفقد صبرها مما قد يدفعها للتدخل بفرض حماية اللنظام العلماني من مخاطر اتساع نطاق الحركة الاصولية[73].

مما تقدم يمكن القول بان المؤسسة العسكرية في تركيا باتت تتحسس من أي موقف اسلامي اصولي متشدد ، او انفصالي كردي قد يهددان المبادئ العلمانية القائمة عليها الدولة التركية لذا فمن المتوقع مستقبلاً ان تهيمن المؤسسة العسكرية على المؤسسة المدنية في الدولة وان تتخذ قرارات مصيرية دون الرجوع اليها ، كما حصل في التسعينات عندما تدخل الجيش في شمال العراق في عمليات توغل وانسحاب لمهاجمة حزب العمال الكردستاني دون الحصول على موافقة السلطة المدنية بشكل كامل [74] .

الخاتمة

يسعى الجيش منذ تأسيس الدولة التركية إلى تأكيد دوره الفعال في توجيه سياسة الدولة ونلمس ذلك بوظوح بعد الحرب العالمية الاولى وتولي الجيش مهمة استخلاص سيادة تركيا واستقلالها من خلال حركة المقاومة الوطنية التي تزعمها مصطفى كمال باعتباره احد كبار ظباط الجيش السابقين .

بعد ان تمكن من تأسيس النظام التركي الحديث سعى مصطفى كمال إلى تحييد الجيش في الحياة السياسية وجعله مؤسسة حرفية تتولى مهمة حماية النظام، وبالرغم من ذلك فقد اراد القادة العسكريين استعادة دورهم الفعال في الحياة السياسية ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية وتبني تركيا نظام تعدد الاحزاب.

فأكد دور الجيش في الحياة السياسية خاصتاً بعد عملية الانقلاب الذي نفذها ضد حكومة الحزب الديمقراطي في ايار 1960 ومن ثم اصدار دستور جديد لتركيا وفق ما ارتأته المؤسسة العسكرية وقد تكرر هذا التدخل في اذار 1971 وكان اشد وطئة الانقلاب العسكري في ايلول 1980 وما ترتب عنه من تبني الجيش دستور جديد للبلاد وهو نافذ المفعول إلى الوقت الحاظر.

كما ان للمؤسسة العسكرية دور كبير للحياة السياسية في البلاد ، والشئ المهم الذي ينبغي ذكره هنا هو ان هذا الشئ مقرر في الدستور التركي لعام 1982 حيث تنص المادة 35 منه على ان من حق الجيش التدخل لحماية البلاد واراضيه ووحدته الوطنية ، وهذا ما اتخذه العسكريون كحجة دستورية تبيح لهم التدخل في السياسة في أي وقت بحجة ان اعمال الحكومة تهدد العلمانية ومبادئ اتاتورك.

الهوامش :

(1) ياسر احمد حسن ، تركيا البحث عن مستقبل، الدار العربية اللبنانية للنشر ، 2006، ص49.

(2) جمال كمال السماعيل ، النظام السياسي في تركيا ، جامعة الموصل ،2006،ص2 .

(3) انظر احمد نوري النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ،1945–1980، بغداد1989ص79.

(4) محمد نور الدين ،تركيا الصيغة والدور، رياض الريس للكتب والنشر ، 2008،ص57.

(5) احمد نوري النعيمي ، مصدر سبق ذكره ، ص84–85 .

(6) فيروز احمد ،صنع تركيا الحديثة ، بغداد،2000،ص11.

(7) انظر ابراهيم خليل احمد وخليل علي مراد ، ايران وتركيا دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر،الموصل 1992، ،ص219 .

(8) احمد نوري النعيمي ، مصدر سبق ذكره ، ص82.

(9) ياسر احمد حسن ، مصدر سبق ذكره ، 2006،ص51.

(10) محمد نوري الدين ، مصدر سبق ذكره ،2008، ص53.

(11) جهاد تقي صادق، الفكر السياسي العربي الاسلامي ، دراسة في ابرز الاتجاهات الفكرية ، 1993، ص80-81.

(12) احمد نوري النعيمي ، مصدر سبق ذكره ، ص16.

(13) ياسر احمد حسن ، مصدر سبق ذكره، ص53 .

(14) محمد نوري الدين ،مصدر سبق ذكره،ص55.

(15) اندرو فينيكل ،ونكهت سيرمان ، تركيا المجتمع والدولة ، ترجمة د.حميد حمدي حميد الدوري ، ود.عدنان ياسين مصطفى ،بغداد ، 2002،ص67.

(16) د.عماد احمد الجواهري ، تركيا المعاصرة ، مركز الدراسات التركية، 1987 ، ص25.

(17) خالد زيادة، العلاقات العربية التركية ، مركز دراسات الوحدة العربية ،ص95.

(18) انظر روبير مانترام ، تاريخ الدولة العثمانية ، الجزء الثاني من الترجمة العربية ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ،القاهرة 1992 ، ص38.

(19) ياسر احمد حسن ، مصدر سبق ذكره ، ص34-35 .

(20) محمد نوري الدين ، مصدر سبق ذكره ، ص59.

* بالنسبة للاتراك ان دولتهم نشأت على اسس اتفاقية لوزان عام 1923 التي الغت مشروطيات اتفاقية سيفر عام 1920 المهينة لذلك لا يؤمن الاتراك من الناحية النفسية لاية سياسات حتى ولو كان مصدرها حلفائهم الغربيين قد يشتم منها رائحة اعادة فتح ملف لوزان او سيفر

(21) ياسر احمد حسن ، مصدر سبق ذكره ، ص25 .

(22) محمد نوري الدين ، مصدر سبق ذكره ، ص58.

(23) سليم الصويص ، مصدر سبق ذكره ، اتاتورك منقذ تركيا وباني نهضتها الحديثة ، عمان ، 1970، ص86.

(24) جمال كمال اسماعيل ، مصدر سبق ذكره ، ص9.

(25) ياسر احمد حسن ، مصدر سبق ذكره ،ص28.

(26) حنة عزو بهنان ، التطورات السياسية في تركيا 1919–1923، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، 1989،ص118.

(27) محمد عزة دروزة ، تركيا الحديثة ، بيروت ، 1946،ص65.

(28) د.وليد رضوان ، موقف التيار الاسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية ، دار النهج للدراسات والنشر ، 2008، ص13.

(29) صلاح الدين سليم ، تركيا اجندة ساخنة وتبدلات في السياسة الداخلية والخارجية ،تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية وعلى الموقع www.bayan@albyan.

(30) ياسر احمد حسن، مصدر سبق ذكره ،ص37 .

(31) محمد خليفة ، الجيش والسياسة في بلاد اتاتورك ، مجلة اليوم السبع ، العدد 289 ، (السنة 6) ، 20 تشرين الثاني 1989،ص8.

(32) احمد النعيمي ، مصدر سبق ذكره،ص27.

(33) محمد نور الدين ، مصدر سبق ذكره ،ص60.

(34) ياسر احمد حسن ، مصدر سبق ذكره ، ص31.

(35) د.وليد رضوان ، مصدر سبق ذكره، ص74

(36) احمد ومراد ، مصدر سبق ذكره ،ص57.

(37) كمال اسماعيل ، مصدر سبق ذكره ، ص38 .

(38) ياسر احمد حسن ،مصدر سبق ذكره ، ص42.

(39) د. عماد احمد الجواهري ، مصدر سبق ذكره ، ص44.

(40) رواء زكي يونس الطويل ،وصال نجيب العزاوي ، تركيا دراسات في السياسة والاقتصاد ، الموصل ، 2002، ص12–13.

(41) احمد ومراد ، مصدر سبق ذكره ، ص273 .

(42) مشرف وسمي الشمري ، تدخل الجيش في السياسة التركية ، بحث مقدم إلى المؤتمر الاول للدراسات التركية بجامعة الموصل، 1989 ،ص3.

(43) محمد نور الدين، مصدر سبق ذكره، ص61 .

(44) مشرف الشمري ، مصدر سبق ذكره ، ص28.

(45) نوال عبد الجبار الطائي ، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ، 1960–1980، دراسة تاريخية قدمت إلى مجلس كلية التربية بجامعة الموصل لنيل شهادة الدكتوراء في التاريخ الحديث، 2002، ص34–36.

(46) عبد الجبار قادر ، انقلاب عام 1960في تركيا تحليل دوافعه الاقتصادية والسياسية ، المؤتمر الاول للدراسات التركية 30/5/31-1/6/1989 مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل، ص12.

(47) احمد نوري النعيمي ، مصدر سبق ذكره ، ص43 .

(48) جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا ، والعلاقات العربية التركية ، بيروت 1998 ، ص12.

(49) وصال نجيب العزاوي ، المؤسسة العسكرية التركية ، رسالة ماجستير غير منشورة قدمت إلى كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1988،ص109.

(50) محمد خليفة ، مصدر سبق ذكره،ص9.

(51) اندرو فنكل ونكهت سيرمان، مصدر سبق ذكره ،ص69.

(52) محمد نور الدين ، مصدر سبق ذكره ، ص31.

(53) جمال كمال اسماعيل كركوكلي، ازمة الرئاسة التركية ، 2007، مجلة دراسات اقليمية ، العدد10، السنة4، نيسان، 2008،ص204 .

(54) كريم محمد حمزة ودحام محمود علي الجبوري، القوة الفاعلة في المجتمع التركي، بغداد،2002، ص23.

(55) ياسر احمد حسن، مصدر سبق ذكره، ص30 .

(56) د.وليد رضوان، مصدر سبق ذكره ،ص43.

(57) محمد نور الدين ، مصدر سبق ذكره،ص80.

(58) جمال كمال اسماعيل، مصدر سبق ذكره،ص74 .

(59) كريم محمد حمزة وادهام محمود الجبوري، القوة الفاعلة في المجتمع التركي، بغداد، 2002، ص23.

(60) د.وليد رضوان ، مصدر سبق ذكره، ص21 .

(61) محمد نور الدين، مصدر سبق ذكره، ص80 .

(62) محمد نور الدين ، تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات ، رياض الريس للكتب والنشر ، 1997 ، ص233 .

(63) ياسر احمد حسن، مصدر سبق ذكره، ص34 .

(64) جلال عبد الله معوض ، مصدر سبق ذكره، ص117 .

(65) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول ، مصدر سبق ذكره ،ص38.

(66) جلال عبد الله معوض، مصدر سبق ذكره، ص117 .

(67) وصال نجيب العزاوي ، مصدر سبق ذكره ، ص110 .

(68) تركيا الاوربية ،هل تجعل الاسلام حقيقة اوربية ، مقال منشور في الانترنت وعلى الموقع التالي www.islamonline.net .

(69) د.عبد الجبار قادر غفور ، تركيا المعاصرة ، مركز الدراسات التركية للنشر ، 1987 ، ص35 .

(70) اندرو فنكل ونكهت سيرمان ، مصدر سبق ذكره ص136 .

(71) محمد نور الدين ، مصدر سبق ذكره ، ص59 .

(72) ياسر احمد حسن ، مصدر سبق ذكره ،ص33 .

(73) د.وليد رضوان ، مصدر سبق ذكره ،ص211 .

(74) عمار القيسي ، تحولات في المؤسسة العسكرية التركية ، مقال منشور على شبكة الانترنت وعلى الرابط التالي www.Alshorqalawsat.com

المصادر

أ. الكتب العربية

1- ياسر احمد حسن ، تركيا البحث عن مستقبل ، الدار المصرية اللبنانية ، 2006 .

2- د. وليد رضوان ، موقف التيار الاسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية، دار النهج للدراسات والنشر ، .2008

3- محمد نور الدين ، تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات ، رياض الريس للكتب والنشر 1997 .

4- د. عماد احمد الجواهري ، تركيا المعاصرة ، مركز الدراسات التركية ،1987 .

5- اندرو فنكل ونكهت سيرمان ، تركيا المجتمع والدولة ، ترجمة د. حمدي حميد الدوري، د. عدنان ياسين مصطفى ، بغداد، 2002 .

6- احمد نوري النعيمي ، العلاقات العربية التركية ،حوار مستقبلي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1995 .

7- جمال كمال اسماعيل، النظام السياسي في تركيا ، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية ، 2006 .

8- احمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا،1945 – 1980 ، بغداد، 1989.

9- فيروز احمد ، صنع تركيا الحديثة ، بغداد ، 2000 .
10- ابراهيم خليل احمد ، وخليل علي مراد ، ايران وتركيا ، دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر، الموصل،1992 .
11- جهاد تقي صادق ، الفكر السياسي العربي الاسلامي، دراسة في ابرز الاتجاهات الفكرية ، بغداد،1993 .
12- احمد نوري النعيمي، الحياة السياسية في تركيا الحديثة 1919 – 1938 ، بغداد ، 1990 .
13- سليم الصويص ، اتاتورك منقذ تركيا وباني نهظتها الحديثة ، عمان ، 1970 .
14- محمد عزة دروزة ، تركيا الحديثة ، بيروت ، 1946 .
15- رواء زكي يونس الطويل ، وصال نجيب العزاوي ، تركيا دراسات في السياسة والاقتصاد ، الموصل ، 2002 .
16- جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا ، والعلاقات العربية التركية ، بيروت،1998 .
17- كريم محمد حمزة ، ودحام محمود علي الجبوري ، القوى الفاعلة في المجتمع التركي و بغداد ، .2002
18- محمد نور اللادين ، تركيا الصيغة والدور، بيروت ، 2008 .

ب.الاطاريح والرسائل الجامعية

1-حنة عزو بهنان ، التطورات السياسية في تركيا ، 1919 – 1923 ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، كلية الاداب ، جامعة بغداد، 1989.
2-نوال عبد الجبار الطائي ،التطورات السياسية الداخلية في تركيا ، 1960 -1980 دراسة تاريخية قدمت إلى مجلس كلية التربية لجامعة الموصل لنيل شهادة الدكتوراء في التاريخ الحديث، 2002 .
3-وصال نجيب العزاوي ، المؤسسة العسكرية التركية ، رسالة ماجستير غير منشورة قدمت إلى كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1988 .

ج.الدوريات

1 – محمد خليفة ، الجيش والسياسة في بلاد اتاتورك، مجلة اليوم السابع، العدد 289 ،السنة 6 ، 20/تشرين الثاني ، 1989 .

2– ابراهيم خليل احمد واخرون، صنع القرار السياسي في تركيا، ارشيف مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل،2000 .

3– جمال كمال اسماعيل كركوكلي ، ازمة الرئاسة التركية ،2007 ، مجلة دراسات اقليمية ، العدد10 ، السنة 4 ،نيسان 2008 .

د. الانترنت Internet

1– صلاح الدين سليم ، تركيا اجندة ساخنة والتبدلات في السياسة الداخلية والخارجية ، تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية وعلى الموقع التالي: www.bayan@ALbyan .

2– مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية وعلى الرابط التالي : www.bbcarabic.com .

3– محمد نور الدين ، تحولات في السياسة الخارجية التركية ، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية وعلى الرابط التالي : www.Iraq-ino.com .

4– تركيا الاوربية ،هل تجعل الاسلام حقيقة اوربية ، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية وعلى الرابط التالي: www.islamonline.net .

5– عمار القيسي ، تحولات في المؤسسة العسكرية التركية ، مقال منشور على الانترنت وعلى الرابط التالي: www.AlsharqAlawsat.com.

هـ. البحوث والتقارير

1–مشرف وسمي الشمري، تدخل الجيش في السياسة التركية بعد الحرب العالمية الثانية، بحث مقدم إلى المؤتمر الاول للدراسات التركية بجامعة الموصل عام 1989 .

2–عبد الجبار قادر، انقلاب عام 1960 في تركيا ، تحليل دوافعه الاقتصادية والسياسية، المؤتمر الاول للدراسات التركية 5/31/30– 1989/6/1 ، مركز الدراسات التركية جامعة الموصل .